تحرك عاجل

بقاء مكان تواجد اثنين من الناشطين مجهولا عقب إلقاء القبض عليهما

ألقي عناصر جهاز الأمن الوطني والمخابرات القبض في 25 مايو/ أيار على الناشطيْن السودانيين ياسر الميرغني عبد الرحمن ونسرين علي مصطفى. ولا زال مكان تواجدهما مجهولاً حتى الآن ولم يُسمح لعائلتيهما بزيارتهما. ويواجه الناشطان خطر التعرض للتعذيب.

ألقى عناصر جهاز الأمن الوطني والمخابرات القبض في 25 مايو/ أيار الماضي على الصيدلي **ياسر الميرغني عبد الرحمن** (51 عاماً) الذي يشغل منصب أمين عام جمعية حماية المستهلك السودانية، والناشطة **نسرين علي مصطفى**، واقتادوهما للاستجواب بشأن مزاعم عن التحرش الجنسي والفساد وردت على لسانيهما في مناسبتين مختلفتين.

وشارك ياسر ونسرين في ندوة عقدتها جمعية حماية المستهلك بتاريخ 23 مايو/ ايار حول موضوع التحرش الجنسي. وخاطبت نسرين الحضور واثارت شواغل تتعلق بالارتفاع غير المسبوق في عدد حالات التحرش الجنسي والإساءة غير المبلغ عنها في حافلات بعض مدارس ولاية الخرطوم. وحثت نسرين الأهالي على رفع الصوت وطرح المسألة مع السلطات في الندوة التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة. وبعد بضعة أيام من انعقاد الندوة، أجرت إحدى الصحف المحلية مقابلة مع ياسر الميرغني أبرز خلالها ضلوع بعض كبار المسؤولين الحكوميين في شبهات فساد تتعلق بتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية.

وفي 25 مايو/ أيار الماضي، قام عناصر جهاز الأمن الوطني والمخابرات بإلقاء القبض عليهما وصادروا أعداد 10 صحف صادرة في الخرطوم. وثمة احتمال بأن يكون هذا الإجراء قد جاء انتقاماً من الصحف على تغطيتها فعالية جمعية حماية المستهلك. ولا يزال مكان تواجد الناشطين ياسر ونسرين مجهولاً حتى الآن. ولم يُسمح لهما بتلقي زيارات عائلية أو الاتصال بالمحامي. وثمة مخاوف جدية بأن يتعرضا للتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- مناشدة السلطات الكشف فوراً عن مكان تواجد ياسر الميرغني عبد الرحمن ونسرين علي مصطفى؛
- والإهابة بالسلطات المسارعة بإسناد التهم إليهما بارتكاب جرائم معترف بتوصيفها دولياً أو أن يُصار إلى إخلاء سبيلهما فورا ودون شروط؛
- ومناشدتها أن تسمح لهما الاتصال بمحامين من اختيارهم وتلقي زيارات عائلية؛
- ومناشدة السلطات ضمان عدم تعرض الناشطين للتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة.

يُرجى إرسال مناشداتكم قبل 10 يوليو/ تموز 2015 إلى:

الرئيس

فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير

مكتب الرئاسة

قصر الشعب

ص. ب. 281

الخرطوم، السودان

المخاطبة: فخامة الرئيس

وزير العدل

محمد بشارة دوسى

وزارة العدل

ص.ب. 302

شارع النيل، الخرطوم، السودان

المخاطبة: معالي الوزير

ونسخ إلى:

وزير الداخلية

إبراهيم محمد أحمد

وزارة الداخلية

ص. ب. 873

الخرطوم، السودان

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين السودانيين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم	العنوان 1	العنوان 2	العنوان 3	رقم الفاكس	عنوان البريد الإلكتروني	المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها

تحرك عاجل

بقاء مكان تواجد اثنين من الناشطين مجهولا عقب إلقاء القبض عليهما

معلومات إضافية

تلقت منظمة العفو الدولية عدة بلاغات منذ انتهاء الانتخابات العامة في السودان في أبريل/ نيسان 2015 تتحدث عن تكثيف جهاز الأمن الوطني والمخابرات لحملة قمع أنشطة الجماعات السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني. وفي الأسابيع الماضية، ألقى عناصر الجهاز والشرطة القبض على 221 طالباً دارفورياً على إثر صدامات عنيفة بين الطلبة من أنصار حزب المؤتمر الوطني وطلبة دارفور في جامعات الخرطوم الخمس. وأُخلي سبيل 157 طالباً بالكفالة عقب إسناد التهم إليهم بارتكاب جرائم مختلفة، فيما أُصيب 37 طالباً في تلك الاشتباكات.

ويقبع في الحجز حاليا 12 عضواً من حزب المؤتمر السوداني المعارض ويواجه أربعة منهم تهماً جنائية بارتكاب جرائم تحمل عقوبة الإعدام وفق أحكام قانون العقوبات لعام 1991 وتشمل "التواطؤ على تنفيذ اتفاق جنائي، والتقويض من النظام الدستوري، والدعوة إلى معارضة السلطات الحكومية عن طريق العنف أو القوة الإجرامية". كما يُعرف ياسر الميرغني عبد الرحمن بنشاطه في صفوف حزب المؤتمر السوداني.
ويحتفظ جهاز الأمن الوطني والمخابرات بصلاحيات واسعة تخوله اعتقال الأشخاص واحتجازهم عملاً بأحكام قانون الأمن الوطني لعام 2010 الذي يبيح توقيف المشتبه بهم مدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف الشهر دون مراجعة قضائية. وغالباً ما يستخدم عناصر الجهاز هذه الصلاحيات في توقيف الأشخاص تعسفاً وتعريضهم للتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة. ويمنح القانون المذكور حصانة لعناصر الجهاز من الملاحقة القضائية على ما يرتكبونه من افعال في معرض قيامهم بمهامهم الموكولة إليهم، الأمر الذي أدى إلى انتشار ثقافة الإفلات من العقاب بين عناصر الجهاز. ويُذكر أن التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان مؤخراً في 5 يناير/ كانون الثاني 2015 قد ساهمت في تفاقم الأوضاع، حيث منحت هذه التعديلات جهاز الأمن الوطني والمخابرات صلاحيات واسعة جداً بما جعله يتمتع الآن بسلطة استنسابية تخوله التدخل في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويُذكر أن الجمعية السودانية لحماية المستهلك قد تأسست بشكل رسمي في عام 1998، ولطالما كان لها حضور قوي في المسائل المتعلقة بحقوق المستهلك والفساد في توريد السلع الأساسية. وحرصت دوما على كسب التأييد لصالح إصدار قانون يوفر حماية قوية للمستهلك في السودان.

الأسماء: ياسر الميرغني عبد الرحمن ونسرين علي مصطفى
الجنس: ذكر وانثى

التحرك العاجل رقم 115/12 (رقم الوثيقة:AFR 54/1759/2015) الصادر بتاريخ 29 مايو/ أيار 2015 .